

Document: EB 2020/131(R)/R.26  
Agenda: 7(i)  
Date: 2 November 2020  
Distribution: Public  
Original: English

A



الاستثمار في السكان الريفيين

## خطة عمل مكتب المراجعة والإشراف في الصندوق لعام 2021

مذكرة إلى السادة ممثلي الدول الأعضاء إلى المجلس التنفيذي

الأشخاص المرجعيون:

نشر الوثائق:

الأسئلة التقنية:

**Deirdre McGrenra**

مديرة مكتب الحوكمة المؤسسية  
والعلاقات مع الدول الأعضاء  
رقم الهاتف: +39 06 5459 2374  
البريد الإلكتروني: gb@ifad.org

**Bambis Constantinides**

مدير مكتب المراجعة والإشراف  
رقم الهاتف: +39 06 5459 2054  
البريد الإلكتروني: c.constantinides@ifad.org

**Deidre Walker**

مديرة المراجعة  
رقم الهاتف: +39 06 5459 2162  
البريد الإلكتروني: d.walker@ifad.org

**Sangwoo Kim**

مدير التحقيقات  
رقم الهاتف: +39 06 5459 2427  
البريد الإلكتروني: sangwoo.kim@ifad.org

المجلس التنفيذي - الدورة الحادية والثلاثون بعد المائة

روما، 7-9 ديسمبر/كانون الأول 2020

للتأكيد

## المحتويات

1	أولاً - مقدمة
1	ثانياً - استراتيجية الرقابة الداخلية على المدى المتوسط (2019-2021)
1	استراتيجية مكتب المراجعة والإشراف للفترة 2019-2021
2	تحديث الاستراتيجية لعام 2021
2	ثالثاً- خطة عمل مكتب المراجعة والإشراف لعام 2021
2	اختيار عمليات المراجعة في عام 2021
4	أنشطة المراجعة الداخلية
7	أنشطة التحقيقات ومكافحة الفساد
7	رابعاً- قدرة مكتب المراجعة والإشراف ومتطلباته من الموارد لعام 2021

## خطة عمل مكتب المراجعة والإشراف في الصندوق لعام 2021

### أولاً - مقدمة

- 1- تعرض هذه الوثيقة خطة عمل مكتب المراجعة والإشراف لعام 2021، والمعلومات الأساسية ذات الصلة.
- 2- ووافق رئيس الصندوق على خطة عمل مكتب المراجعة والإشراف لعام 2021. ويجوز للجنة مراجعة الحسابات، وفقاً لاختصاصاتها، تقديم اقتراحات إلى رئيس الصندوق للنظر فيها. وستعرض خطة العمل، حالما يتم الانتهاء منها، على المجلس التنفيذي لتأكيدا في دورته التي ستعقد في ديسمبر/كانون الأول 2020.
- 3- وتعرض خطة العمل على لجنة مراجعة الحسابات قبل الانتهاء من عملية وضع الميزانية لعام 2021 من أجل إيلاء المراعاة الواجبة لحجمها ومدى تعقدها أثناء صياغة ميزانية المكتب.

### ثانياً - استراتيجية الرقابة الداخلية على المدى المتوسط (2019-2021)

#### استراتيجية مكتب المراجعة والإشراف للفترة 2019-2021

- 4- مكتب المراجعة والإشراف مفوض بتوفير ضمانات مستقلة وخدمات استشارية لإدارة الصندوق والهيئات الرئاسية عن فعالية آليات الصندوق لإدارة والمخاطر والرقابة، وكفاءة وفعالية أساليب تسيير العمل والامتثال للقواعد واللوائح التنظيمية المعمول بها. والمكتب مفوض أيضاً بإجراء تحقيقات مستقلة في جميع ادعاءات سوء السلوك والتدليس والفساد في الأنشطة والعمليات الممولة من الصندوق. وبناء عليه، يمكن للمكتب أن يسهم على أفضل وجه في تحقيق أهداف الصندوق من خلال الإسهام في تخفيف المخاطر التي يمكن أن تقوّض تحقيق تلك الأهداف.
- 5- وُحِّدَت الأهداف الاستراتيجية لفترة التجديد الحادي عشر للموارد في خطة عمل المكتب لعام 2019 وهي باقية على حالها دون تغيير. وباختصار، سوف يقوم المكتب بتنفيذ ولايته الرقابية، من خلال توفير ضمانات وخدمات استشارية موضوعية وعالية الجودة وفي الوقت المناسب لدعم إدارة الصندوق والهيئات الرئاسية في التصدي لجميع المخاطر الكبيرة المرتبطة بتحقيق الأهداف المؤسسية. وسيسهم المكتب أيضاً في منع وكشف الأفعال غير المشروعة في أنشطة الصندوق وعملياته، وسيضمن التحقيق فوراً وبصورة شاملة في جميع ادعاءات ارتكاب أفعال غير مشروعة.
- 6- وستتحقق هذه الأهداف من خلال ما يلي:

- تقديم مقترحات في الوقت المناسب إلى إدارة الصندوق بشأن التخفيف من المخاطر وتحسين أساليب تسيير الأعمال أو إجراء المهام، وقصور الأداء/الإخفاق الذي يمكن أن ينشأ عنه أثر كبير على تحقيق أهداف الصندوق المؤسسية<sup>1</sup>؛
- تقديم ملاحظات استشارية موضوعية في الوقت المناسب بناءً على طلب الإدارة أو بالاتفاق معها حول الإصلاحات والمبادرات الجارية أو المزمعة بهدف التخفيف من المخاطر؛
- ضمان إجراء تحقيق شامل وسريع في جميع ادعاءات ارتكاب أفعال غير مشروعة في أنشطة الصندوق وعملياته، مع إيلاء الاعتبار الواجب لحقوق جميع الأطراف المعنية والاحتياجات التشغيلية. وسيجري التحقيق تحديداً في جميع الادعاءات ذات الأولوية العليا في غضون 6 أشهر من تلقيها،

<sup>1</sup> سيقبل المكتب مشاركته في المجالات التي كلفت فيها جهات خارجية أو داخلية (مثل مكتب التقييم المستقل في الصندوق ومراجع الحسابات الخارجي) بتوفير ضمانات موضوعية لإدارة الصندوق والهيئات الرئاسية.

أو قبلها إذا اقتضت الاحتياجات التشغيلية ذلك، وسيجري التعامل مع جميع الادعاءات الأخرى المتعلقة بارتكاب أفعال غير مشروعة في غضون مدة زمنية معقولة؛

- تنظيم الأحداث والمشاركة فيها، وإعداد مواد للتوعية، والتنسيق مع الشركاء الداخليين والخارجيين، والاستفادة من جميع الفرص المتاحة للمساعدة على منع الأفعال غير المشروعة في أنشطة الصندوق وعملياته.

## تحديث الاستراتيجية لعام 2021

7- واعم مكتب المراجعة والإشراف إطاره الزمني مع استراتيجيته بشأن الرقابة الداخلية على الأجل المتوسط مع فترة التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق، وسيعيد النظر في استراتيجية الرقابة المتوسطة الأجل في ختام مشاورات التجديد الثاني عشر للموارد. وفي ضوء تطور المخاطر في عام 2020، من الواضح أن بيئة المخاطر في الصندوق ستظل معقدة على المدى المتوسط. وسيظل دور خط الدفاع الثالث مهماً وستزداد توقعات ضمان التأكيد للإدارة ولجنة مراجعة الحسابات والأطراف المهتمة الخارجية (مثل الأطراف الثنائيين والدائنين السياديين ووكالات التصنيف الائتماني) في ظل ازدياد تعقد الهيكلية المالية. ولم يطرأ تراجع على عدد ادعاءات سوء السلوك أو الممارسات المحظورة على الرغم من تباطؤ العمليات بسبب أزمة جائحة كوفيد-19. ومن المحتمل أن يؤدي التوسع في اللامركزية وزيادة التركيز على التصدي للاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي إلى زيادات أخرى في تلك الادعاءات.

8- وتشكل المبادئ الأساسية التي تستند إليها استراتيجية الرقابة الداخلية لمكتب المراجعة والإشراف على المدى المتوسط صميم ولاية المكتب، ومن المتوقع أن تستمر في توجيه أنشطته على المدى المتوسط. غير أنه بالنظر إلى السياق الحالي، سيحتاج المكتب إلى مزيد من المرونة والسرعة في تكييف خدماته ومنتجاته لدعم الإدارة في الاستجابة دون إبطاء للمخاطر المتطورة، بوسائل تشمل التنسيق مع مكتب إدارة المخاطر الذي أنشئ مؤخراً. وسيتمتع على مكتب المراجعة والإشراف بناء ما يكفي من القدرات والأدوات والمهارات للموظفين من أجل أداء دوره المتطور.

## ثالثاً- خطة عمل مكتب المراجعة والإشراف لعام 2021

### اختيار عمليات المراجعة في عام 2021

9- سيكون العام المقبل آخر سنة في فترة التجديد الحادي عشر للموارد، وسيكون أيضاً السنة الأخيرة في فترة التخطيط المتوسط الأجل لمكتب المراجعة والإشراف. وكما لوحظ في القسم السابق، استند مكتب المراجعة والإشراف في تخطيط عمليات المراجعة لعام 2021 إلى استراتيجيته بشأن الرقابة الداخلية على المدى المتوسط، وقام بتحديث خطة عمله المؤقتة لعام 2021 التي عرضت من قبل، كي تُعبر عن بيئة المخاطر المتغيرة. وروعي في اختيار المهام المحددة مجالات المخاطر الناشئة للفترة 2021/2020 حسب تقدير المكتب؛ وسرعة وتيرة التغيير والإصلاح؛ والأثر المحتمل لحالات عدم التيقن والتغيرات الناشئة عن جائحة كوفيد-19 المؤثرة على المنظمة في الفترة 2021/2020. وفيما يلي عوامل المخاطر ذات الأولوية الرئيسية التي أخذها مكتب المراجعة والإشراف في الاعتبار عند اختيار مجالات المراجعة:

- ترتبط المخاطر الرئيسية المتعلقة بتنفيذ البرامج وتطبيق اللامركزية ارتباطاً مباشراً بتشغيل المراكز الإقليمية والمكاتب القطرية التابعة للصندوق. وبناءً على ذلك، سيتمتع على مكتب المراجعة والإشراف إبقاء عمليات مراجعة المكاتب القطرية/المراكز الإقليمية والبرامج القطرية ضمن أولوياته العليا.
- تُشكل السلطة المعتمدة مؤخراً ومشاركة الصندوق في دعم عمليات القطاع الخاص غير السيادية مجالاً تشغيلياً مهماً للصندوق، ويمكن لضمان المراجعة المبكرة للهياكل والضوابط ذات الصلة أن يسهم في معالجة ما يرتبط بذلك من مخاطر.

- تنطوي الهيكلية المالية السريعة التغير على مخاطر متصلة بسبب تعقد الافتراضات والنماذج الموضوعية، واعتماد مختلف العناصر كل منها على الآخر، وعدم التيقن المالي في الفترة 2021/2020.
  - وتتطلب بالضرورة عملية إعادة تكليف الموظفين التي بدأ تطبيقها في سياق إطار التنقل في الصندوق الكثير من وقت الموظفين، وتنطوي على تغييرات في المسؤوليات، ويمكن أن تؤدي إلى اختلالات في أداء المهام ذات الصلة.
- 10- وروعي أيضاً في اختيار عمليات المراجعة القدرات والموارد المتوقعة لمكتب المراجعة والإشراف في عام 2021 وكذلك أوجه عدم التيقن المرتبطة بالتغييرات الجارية في العمليات، وتطور المخاطر المرتبطة بجائحة كوفيد-19. وبناءً على ذلك، يمكن لمكتب المراجعة والإشراف أن يُجري تغييرات أثناء السنة لمواجهة ما يستجد من مخاطر وما ينشأ من أولويات، وإبلاغ لجنة مراجعة الحسابات بذلك.
- 11- وفيما يلي خطة العمل المقترحة لمكتب المراجعة والإشراف:

### الجدول 1

### خطة عمل مكتب المراجعة والإشراف في الصندوق لعام 2021

#### الخطة المقترحة لعام 2021

#### المراجعة الداخلية

#### المراجعة

- مراجعات المكاتب القطرية/المراكز الإقليمية: ست مراجعات لمراكز إقليمية لم تتم مراجعتها عام 2020، أو لمكاتب قطرية مختارة على أساس تقدير المخاطر
- مراجعات لخمس برامج قطرية بالتركيز على الكفاءة وجودة الإشراف الانتماني
- إدارة السيولة
- الأمن وتخطيط الاستمرارية للشركاء الأساسيين في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والخدمات التي يُستعان بمصادر خارجية لتقديمها
- إعادة التكاليف
- اختيار أسلوب العمل من قائمة عمليات المراجعة المؤقتة
- الضوابط الداخلية على الإبلاغ المالي
- وضع تنفيذ خطة عمل الشفافية في الصندوق
- نفقات مقر سكن الرئيس (من أبريل/نيسان إلى مارس/آذار)
- الترخيص بنفقات المقر المعروضة على الحكومة الإيطالية لسدادها
- تحليل البيانات: التوجهات، والاستثناءات ومؤشرات مخاطر قوة العمل
- عمليات المراجعة المؤقتة
- إدارة المخاطر المؤسسية - لم يحدّد النطاق بعد نظراً لاستمرار تطور العملية (أواخر عام 2021)
- كفاية تقييمات نظم التوريد الوطنية وتدابير التخفيف من المخاطر
- إدارة ومعالجة الاستثمار في عمليات القطاع الخاص غير السيادية
- إدارة مخاطر أسعار الفائدة والضوابط على استخدام المشتقات
- إدارة متأخرات القروض
- الخدمات الاستشارية
- المشاركة بصفة مراقب في لجان إدارة خط الدفاع الثاني الهامة
- توفير التعليقات والمدخلات على المشروعات الرئيسية المقترحة، والمنتجات والمبادرات المؤسسية
- المهام التي تسهم في التخفيف من المخاطر المؤسسية

### التحقيقات ومكافحة الفساد

- التحقيقات الفعالة في الوقت المناسب
- الترويج لسياسة جديدة لمحاربة الفساد (التدريب، الوعي، واستقطاب التأييد)
- حملات الوعي المنسقة الخاصة بمخاطر سوء السلوك

### بناء القدرات والتنسيق

- التمثيل والدعوة في الاجتماعات الداخلية والخارجية
- الإبقاء على وتطوير أدوات لدعم المراجعة الداخلية والتحقيقات
- تعيين الموظفين، وتدريبهم، وتقييمهم وتمييزهم
- التنسيق مع شبكات الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية للمراجعة والتحقيقات

### أنشطة المراجعة الداخلية

12- سيظل التركيز الرئيسي لأعمال المراجعة في عام 2021 منصفاً على هياكل المراكز دون الإقليمية واستخدام السلطات المفوضة من خلال اللامركزية التي تدخل في صميم نموذج عمل الصندوق والإدارة الفعالة للمخاطر والعمليات المرتبطة بها.

- **مراجعة المراكز الإقليمية (6).** ترتبط المخاطر الرئيسية المتعلقة بتنفيذ البرامج واللامركزية ارتباطاً مباشراً بتشغيل المراكز الإقليمية والمكاتب القطرية. واستمراراً للتغطية التي تشملها عمليات المراجعة التي بدأت في عام 2020، ستخضع المراكز الإقليمية الستة المتبقية لمراجعة من أجل توفير ضمانات تؤكد أن هذه العناصر الرئيسية لنموذج العمل اللامركزي قد تم وضعها بفعالية وتعمل وفقاً للقواعد والإجراءات المعمول بها في الصندوق. وتبعاً للتعديلات المقررة بشأن النموذج اللامركزي في عام 2020، يمكن لمكتب المراجعة والإشراف استبدال بعض المراكز الإقليمية بمراجعات مكاتب قطرية قائمة بذاتها. وستستعرض عمليات المراجعة الجوانب الرئيسية، بما يشمل الميزنة والاتصالات وآليات الرصد، والأمن وترتيبات استمرارية العمل. وستشمل أعمال المراجعة زيارات إلى المواقع في الحالات التي يكون فيها السفر ممكناً.
- **مراجعة البرامج القطرية (5).** توفّر عمليات مراجعة أنشطة الإشراف ودعم التنفيذ للبرامج القطرية ضمانات على استمرار الإدارة الفعالة للمخاطر الائتمانية الكبيرة المتعلقة بتنفيذ البرامج والتي ربما تفاقمته بسبب الأوضاع الناشئة عن جائحة كوفيد-19. وبناءً على ذلك، سيزيد مكتب المراجعة والإشراف النطاق الذي تغطيه عمليات مراجعة البرامج القطرية في عام 2021. وفي ظل نشر آليات جديدة أو منقحة للإشراف على التوريد في المشروعات وتعزيز إدارة المخاطر في المشروعات، ستساعد عمليات المراجعة على تقييم مدى كفايتها وامتثالها. وستقيّم عمليات المراجعة مدى كفاية الإشراف الائتماني والتقدم المحرز في تنفيذ التحسينات الأخيرة في عمليات التوريد في المشروعات والنظر في جوانب الكفاءة في المشروعات، مثل النفقات العامة وتكاليف الإدارة. وبالإضافة إلى ذلك، ستشمل عمليات المراجعة النظر في وضع الاعتبارات الإضافية المتعلقة بمدى كفاية الضوابط والإشراف على كل ما يعاد تخصيصه من تمويل مرتبط بحالة الطوارئ الناشئة عن جائحة كوفيد-19.
- **إدارة السيولة.** تنطوي الهيكلية المالية السريعة التغيّر على مخاطر متأصلة بسبب تعقد الافتراضات والنماذج الموضوعية والترابط بين مجموعة متعددة من العوامل والبارامترات وعدم التيقن المالي في الفترة 2020-2021. وهناك بعض المؤشرات التي تدل على أن اهتمام المراجعة المبكر بإدارة السيولة سيوفّر ضمانات بأن المخاطر أثناء الانتقال إلى الممارسات المحسّنة تدار بفعالية.

- **الأمن وتخطيط الاستراتيجية للشركاء الأساسيين في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والخدمات التي تقدمها جهات خارجية.** بالنظر إلى الاستثمار الحالي الكثيف في التكنولوجيا لتحسين العمليات وزيادة الكفاءة، سيقم مكتب المراجعة والإشراف مدى التعرض لمخاطر الأطراف الثالثة الرئيسية/الشركاء ومقدمي الخدمات الخارجيين، والتدابير المتخذة لإدارة المخاطر المرتبطة بهم، لا سيما مخاطر الاستدامة والتبعية. وستراعي هذه المراجعة جوانب الترتيبات التعاقدية والتدريب وتبادل المعرفة، وإدارة مستويات الخدمة، والتنافسية.
- **عملية إعادة التكاليف.** تتطلب عملية إعادة تكليف الموظفين بالضرورة الكثير من وقت الموظفين، وتنطوي على تغييرات في المسؤوليات وربما تؤدي إلى اختلالات في أداء المهام ذات الصلة. وستساعد أي دروس مستفادة من الجولتين الأخيرتين في التخفيف من المخاطر ذات الصلة في الجولات المستقبلية.
- **اختبار الضوابط الداخلية على الإبلاغ المالي.** يوقّر التقييم السنوي الذي يجريه مكتب المراجعة والإشراف لجميع الضوابط الرئيسية على التقارير المالية أداة مهمة للوقوف على مدى استمرار قوة ضوابط الإبلاغ المالي الرئيسية؛ وتزداد أهمية ذلك في سياق التغييرات المستمرة والحاجة إلى الحفاظ على وضع مالي سليم. وستساعد هذه المراجعة أيضاً على دعم تأكيد الإدارة السنوي بشأن فعالية هذه الضوابط التي يقدم المراجعون الخارجيون رأيهم بشأنها.
- **[مؤقت] إدارة المخاطر المؤسسية – لم يحدد النطاق بعد نظراً لاستمرار تطور العملية (أواخر 2021).** يعكف الصندوق على إدخال تنقيحات كبيرة على نهجه في إدارة المخاطر بهدف إدخال أساليب عمل قوية ورائدة. وبعد إعادة الجدولة اعتباراً من عام 2020 بسبب بعض التأخر في وضع اللمسات الأخيرة، ستقيم الحالة الفعلية لتعميم هذا النهج الذي تم تجديده إلى جانب مستوى تطور إدارة المخاطر بصفة عامة في الصندوق. وبالنظر إلى تعيين كبير موظفي إدارة المخاطر مؤخراً والطابع المستمر لعملية إدارة المخاطر المؤسسية، ستسعى المراجعة أساساً إلى تحديد المجالات التي قد يكون فيها التعميم والتنفيذ متأخرين أو لا يلبيان احتياجات المنظمة بصورة كافية. ويتوقف التوقيت والنطاق الفعليان على ما يتحقق من تقدم في هذا المجال.
- **[مؤقت] كفاية تقييمات نظم التوريد الوطنية وتدابير إدارة المخاطر.** يواصل مكتب المراجعة والإشراف التركيز على مدى كفاية الرقابة على التوريد في المشروعات باعتباره مجالاً من مجالات المخاطر الرئيسية المؤثرة على تحقيق أهداف التمويل في الصندوق ومنع وكشف التلبس والفساد المحتملين، وضمان استخدام التمويل في الغرض المقصود. ولا يزال التوريد في المشروعات مجالاً يتلقى فيه الصندوق غالبية الادعاءات المتعلقة بارتكاب ممارسات محظورة. وستتناول هذه المراجعة مدى اتساق وكفاية استعراض نظم التوريد على المستوى الوطني أو لدى الشركاء المنفذين والتطبيق الفعال لتدابير التخفيف من المخاطر عند الضرورة.
- **[مؤقت] إدارة ومعالجة الاستثمار في عمليات القطاع الخاص غير السيادية.** تمثل السلطة المعتمدة مؤخراً ومشاركة الصندوق في دعم عمليات القطاع الخاص غير السيادية مجالاً تشغيلياً مهماً جديداً في الصندوق. وستساعد تأكيدات المراجعة المبكرة بشأن الهياكل والضوابط ذات الصلة على التخفيف من المخاطر المرتبطة بها. وسيقيم مكتب المراجعة والإشراف مدى كفاية الضوابط الداخلية وآليات الرقابة والرصد التي تم وضعها للحماية من المخاطر أو لإدارتها. وستتوقف التوقيت والنطاق الفعليان لهذه المهمة على ما يتحقق من تقدم في هذا المجال.
- **[مؤقت] إدارة مخاطر أسعار الفائدة والضوابط على استخدام المشتقات.** في ظل تنقيح الهيكلية المالية للصندوق لضمان اتخاذ الصندوق وضعاً أفضل يمكنه من إدارة مختلف أشكال الاقتراض والتمويل،

والحفاظ على تصنيف ائتماني إيجابي، ازدادت أهمية الإدارة الفعالة لمخاطر أسعار الفائدة. ويمكن لاهتمام المراجعة بهذا المجال أن يوفّر ضماناً يؤكد فعالية إدارة المخاطر.

- **[مؤقت] إدارة متأخرات القروض.** أدخلت تحسينات مهمة في إدارة الخطر الائتماني لحافضة القروض في السنوات الأخيرة؛ ومع ذلك، لا تزال الإدارة الفعالة لمتأخرات القروض بالغة الأهمية للحفاظ على وضع مالي سليم. ويمثل ذلك أحد المجالات التي لم تخضع لمراجعة في الماضي، وربما ستكون عملية المراجعة التي سيتم إجرائها في الفترة 2021-2022 مناسبة في توقيتها.
- **تحليل البيانات.** يطوّر مكتب المراجعة والإشراف قدرته ونهجه في إجراء تحليلات للبيانات من أجل تقييم الامتثال للقواعد والمعايير المؤسسية؛ وتقييم الاتجاهات وسلامة البيانات واتساقها؛ وتحديد القيم المتطرفة أو الحالات الشاذة أو المجالات التي يمكن أن تكون في حاجة إلى معلومات إدارية أو رصد. واستمراراً للعمل الذي بدأ في عام 2020، سيستخدم المكتب هذه التحليلات في سياق عمليات المراجعة المزمعة وسيطلع الإدارة على أي استنتاجات ذات صلة. وسيستخدم المكتب خبرته في تحليل البيانات لتوفير الدعم الاستشاري في سائر قطاعات المنظمة حيث يجري تطوير القدرة على رصد الإدارة أو استعراض خط الدفاع الثاني.
- سُسِّم عمليات المراجعة التالية في إدارة مخاطر عدم كفاية أو عدم دقة ما يقدّم إلى الأطراف الداخلية أو الخارجية من تقارير:
  - **استعراض وضع تنفيذ خطة عمل الشفافية في الصندوق.** نسق مكتب المراجعة والإشراف في عام 2017 فرقة عمل مشتركة بين الدوائر لوضع خطة العمل الحالية وتقديمها. وطلب المجلس التنفيذي تحديثات سنوية (تُشكل أحد التزامات التجديد الحادي عشر للموارد) عن حالة تنفيذها. وسيقوم مكتب المراجعة والإشراف بالمتابعة عن طريق تقديم تحديث في السنة الثالثة من خطة العمل.
  - **مراجعة نفقات سكن رئيس الصندوق.** سيراجع مكتب المراجعة والإشراف النفقات المرتبطة بسكن رئيس الصندوق وفقاً للقرار ذي الصلة الصادر عن مجلس المحافظين.
  - **الترخيص بنفقات المقر المعروضة على الحكومة الإيطالية لسدادها.** سيصادق مكتب المراجعة والإشراف على البيان السنوي للنفقات وسيطلب من حكومة إيطاليا سداد النفقات المتصلة باستضافة مقر الصندوق.
- استُبدلت عمليات المراجعة التالية التي كانت مقترحة أصلاً في خطة عمل المراجعة المؤقتة لعام 2021 أو تم دمجها في أعمال المراجعة الأخرى على النحو التالي:
  - **الاتصالات العامة بين المكاتب القطرية/المراكز الإقليمية والدول الأعضاء والشركاء الخارجيين.** تغطي عمليات مراجعة المراكز الإقليمية بعض العناصر الأساسية الرئيسية لاتصالات المكاتب القطرية مع الجمهور والدول الأعضاء. وأدرجت هذه الجوانب بالفعل في عمليات مراجعة المراكز الإقليمية في عام 2020 ولم تُشر إلى أي مسائل مثيرة للقلق. ولذلك سيواصل مكتب المراجعة والإشراف تغطية ذلك في عمليات المراجعة المتبقية للمراكز الإقليمية وسيستخدم هذه الاستنتاجات لتحديد ما إذا كانت هناك مؤشرات على وجود مخاطر كافية تتطلب مزيداً من المراجعة المتعمّقة. ومع ذلك، سيُلغى ذلك من خطة العمل في عام 2021.
  - **إدارة قوة العمل.** استجابة للمسائل المثيرة للقلق المنبثقة عن الاستقصاء العالمي للموظفين لعام 2019، أُجريت مراجعة كبيرة للموارد البشرية وبدأت إعادة هيكلة إدارة المواهب، بما يشمل سياسات التنقل والترقيات ونظام تقييم الأداء. وبالنظر إلى الطابع المستمر لعدد من هذه



العناصر، سيجري مكتب المراجعة والإشراف مراجعة محددة لعملية إعادة التكاليف (كما هو مذكور أعلاه) لتقييم مدى تلبية هذه العملية للحاجة إلى إدارة مرنة لقوة العمل ومدى التخفيف من المخاطر المتصلة باستمرارية العمل والكفاءة والتوازن بين العمل والحياة.

13- **الأنشطة الاستشارية.** بالإضافة إلى دوره كمراقب في لجان الإدارة، سيستمر المكتب في إجراء استعراضات استشارية محددة، بناء على طلب إدارة الصندوق، وتقديم ملاحظات رفيعة المستوى حول مشاريع السياسات والإجراءات الهامة. وسوف يستمر في المتابعة النشطة والإبلاغ عن توصيات المراجعة المتعلقة، وسيقدم الإدارة في تحديد التحسينات والإجراءات التصحيحية الضرورية. وسيستمر المكتب أيضاً في العمل بصورة وثيقة مع وظائف المراجعة في سائر وكالات الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية لضمان التنسيق بين نُهج المراجعة وتبادل المعلومات بفعالية.

### أنشطة التحقيقات ومكافحة الفساد

14- سيستمر قسم التحقيقات في إعطاء الأولوية الرئيسية في عام 2021 للتحقيق في الادعاءات بفعالية وفي الوقت المناسب على الرغم من القيود التي فرضتها جائحة كوفيد-19. وسيولي مكتب المراجعة والإشراف الأولوية للحالات التي تنطوي على مخاطر كبيرة مستمرة تمس السمعة أو النزاهة أو المسائل المالية أو الجوانب التشغيلية في الصندوق. وستستخدم الموارد الخارجية/المحلية حيثما أمكن. وسيجري تعديل عمليات التحقيق قدر المستطاع وفقاً للقيود المفروضة لضمان المراعاة الكاملة في جميع الأوقات لالتزامات السرية والإجراءات الواجبة وحقوق الضحايا. وسيجري تبني حلول بديلة في الحالات ذات الأولوية والأهمية الأقل، مع الحفاظ في الوقت نفسه على الاتساق مع سياسة مكافحة الفساد في الصندوق.

15- وبالتعاون مع المكاتب المسؤولة، سيدعم مكتب المراجعة والإشراف التنفيذ المستمر لسياسة مكافحة الفساد بالتعاون مع المكاتب المسؤولة، وسيسعى إلى زيادة تواصله مع المكاتب القطرية والمراكز الإقليمية. وسيستمر المكتب في إقامة روابط وثيقة مع مكتب الشؤون الأخلاقية في معالجة ادعاءات التحرش الجنسي والاستغلال والانتهاك الجنسيين، بما يشمل الادعاءات المتصلة بالمشروعات الممولة من الصندوق، وسيواصل العمل في تعاون وثيق مع وظائف التحقيق في سائر وكالات الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية الأخرى حول هذه المسائل.

### رابعاً- قدرة مكتب المراجعة والإشراف ومتطلباته من الموارد لعام 2021

16- ازدادت توقعات واحتياجات ضمان الرقابة لعملاء مكتب المراجعة والإشراف في السنوات القليلة الماضية وستزداد أكثر في السنوات المقبلة. وتتمثل أهم العوامل المحركة في اللامركزية وازدياد تفويض السلطات، وارتفاع مستوى التحول الرقمي في عمليات الصندوق، والهيكلية المالية والدينامية والأكثر تعقداً. وسلطت تجربة 2020/2019 الضوء على عدد من التحديات التي يواجهها المكتب في تحقيق أهداف المراجعة والتحقيق بقدراته الحالية.

17- بالنظر إلى التحديات المذكورة أعلاه والالتزامات المتوقعة لمكتب المراجعة والإشراف في الفترة 2021-2023، طُرح اقتراح يدعو إلى توفير الموارد المبيّنة في الجدول 3 لعام 2021. ويشمل ذلك اقتراح تحويل الترتيبين المتعلقين بالخبيرين الاستشاريين المتفرغين للتحقيق إلى وظيفتين. وسيساعد ذلك على ضمان قدرات أكثر استقراراً، مما سيُحسّن كثيراً من الكفاءة والجودة والاستمرارية والاتساق في المخرجات. ويدعو الاقتراح أيضاً إلى تحويل الترتيب الخاص بالخبير الاستشاري المتفرغ للمراجعة إلى وظيفة "موظف متخصص في برمجيات الاستدلال الجنائي وتحليل البيانات" في المكتب الأمامي لمكتب المراجعة والإشراف من أجل تعزيز خبرة تكنولوجيا المعلومات ودعم قسمي المراجعة والتحقيقات في احتياجاتهما المتخصصة من تكنولوجيا المعلومات، لا سيما تحليل البيانات. وستساعد هذه الوظيفة على بناء مهارات

تكنولوجيا المعلومات للفريق وضمان اتخاذ المكتب وضعاً جيداً لمواجهة الزيادة المتوقعة قريباً في الاعتماد على أدوات المراجعة والتحقق باستخدام تكنولوجيا المعلومات. وستُخفّض عناصر الاستشارات والسفر وغيرها من عناصر غير الموظفين في ميزانية مكتب المراجعة والإشراف بناءً على ذلك. ولا يزال من المتوقع أن تكون هناك حاجة إلى ما لا يقل عن 170 000 دولار أمريكي لتغطية تكاليف بعثات المراجعة والتحقق في المراكز الإقليمية والبرامج القطرية (إذا سمحت الظروف بذلك) والدعم من الخبراء الاستشاريين المحليين والخبراء المختصين في مجالات المراجعة التي لا يمتلك فيها مكتب المراجعة والإشراف مهارات مواكبة لأخر التطورات (مثل إدارة السيولة).

الجدول 3

الموارد من الموظفين في مكتب المراجعة والإشراف، بما يشمل الموارد من الخبراء الاستشاريين المتفرغين في الفترة 2021-2019

المقترحة لعام 2021	المزمعة لعام 2020	
<b>قسم المراجعة</b>		
5	5	موارد الموظفين (بما فيها الوظائف الشاغرة)
0.5	1	المكافئون المتفرغون من الخبراء الاستشاريين (المتوسط)
<b>5.5</b>	<b>6</b>	<b>مجموع المكافئين المتفرغين - المراجعة</b>
<b>قسم التحقيق</b>		
6.5	5	موارد الموظفين (بما فيها الوظائف الشاغرة)
-	2	المكافئون المتفرغون من الخبراء الاستشاريين المتفرغين/الانتدابات (المتوسط)
<b>6.5</b>	<b>7</b>	<b>مجموع المكافئين المتفرغين - التحقيقات</b>
<b>المكتب الأمامي لمكتب المراجعة والإشراف</b>		
1.7	1.5	مدير مكتب المراجعة والإشراف ومساعد الشؤون الإدارية في المكتب
0.5	-	موظف متخصص في برمجيات الاستدلال الجنائي وتحليل البيانات
<b>2.2</b>	<b>1.5</b>	<b>مجموع المكافئين المتفرغين - المكتب الأمامي</b>
<b>14.2</b>	<b>14.5</b>	<b>مجموع المكافئين المتفرغين - مكتب المراجعة والإشراف</b>

18- وستغطي ميزانية غير الموظفين البالغة 250 000 دولار أمريكي تكاليف خبراء محليين وأخصائيي مراجعة وخدمات تحقيقات من شركات خارجية وتكاليف السفر وتراخيص أدوات المراجعة والتحقيقات والتدريب المتخصص.

19- وتصل الميزانية المقترحة لمكتب المراجعة والإشراف لعام 2021، بما في ذلك تكاليف الموظفين، إلى 2.62 مليون دولار أمريكي، مقارنة بحوالي 2.45 مليون دولار أمريكي عام 2020. وسوف يستمر المكتب في إعادة تقييم قدراته وبنائها للوفاء بولايتيه الأساسية من خلال التدريب في المجالات التقنية التي ستزداد مشاركة الصندوق فيها، بالإضافة إلى تعزيز أدوات المراجعة والتحقق.